

OPEN ACCESS

*Corresponding author

Najeeba Ibrahim Ahmed
najeeba.ahmed@su.edu.krd

RECEIVED :03 /07/2024
ACCEPTED :14/09/ 2024
PUBLISHED :15/02/ 2025

أثر الخطاب السياسي على الاندماج الوطني في العراق بعد عام 2014

نجيبة إبراهيم أحمد / قسم النظم السياسية والسياسة العامة، كلية العلوم السياسية جامعة صلاح الدين – أربيل، إقليم كوردستان، العراق

ملخص

الكلمات المفتاحية:

الخطاب السياسي،
الاندماج الوطني،
الخطاب السياسي العراقي.



يتناول هذا البحث جوانب متعددة تتعلق بتوضيح مخرجات الخطاب السياسي في العراق بعد عام 2014، وتأثيره على تلاحم مكونات المجتمع العراقي وتحقيق الاندماج الوطني . شهدت الساحة السياسية العراقية تحولات جذرية منذ عام 2003، وخاصة بعد التغييرات التي حدثت في عام 2014 وبعده، مما استدعى تغييراً جوهرياً في خطاب السياسي توافقاً مع التطورات الداخلية والإقليمية. يتباين الخطاب السياسي بين أنظمة سياسية مختلفة وبين ثقافات متعددة. ولاشك أن هناك العديد من التحديات التي تواجه صانعي القرار السياسي والطبقة الحاكمة، سواء كانت تحديات داخلية كالإرهاب وعدم الاستقرار الاجتماعي، أو تحديات خارجية أخرى. كل هذا ينعكس على مخرجات الخطاب السياسي وطبيعة استجابته، مما يؤثر سلباً في تحقيق الاندماج الوطني الشامل الذي يضم جميع أفراد المجتمع.

About the Journal

Zanco Journal of Humanity Sciences (ZJHS) is an international, multi-disciplinary, peer-reviewed, double-blind and open-access journal that enhances research in all fields of basic and applied sciences through the publication of high-quality articles that describe significant and novel works; and advance knowledge in a diversity of scientific fields. <https://zancojournal.su.edu.krd/index.php/JAHS/about>



المقدمة:

الخطاب يشير إلى مجموعة من المنتجات الفكرية التي يتم نقلها إلى الجمهور من خلال نصوص مكتوبة أو مسموعة أو مرئية. يهدف إلى تقديم وجهة نظر شاملة أو جزئية حول قضية أو مشكلة معينة، ويمثل تعبيراً عن الفكر في موضوع معين، وإذا تم التحدث عن نوع معين من الخطاب، ألا وهو كالخطاب السياسي، أي نقصد الآراء والمبادئ والنظريات المتعلقة بالعلاقة بين الفرد والسلطة، ودراسة وتفسير ظاهرة السلطة في نشأتها وتطورها ومؤسساتها ووظائفها.

عندما نلقي نظرة على المرجعيات الفكرية التي كانت تسيطر على الخطاب السياسي في العراق قبل عام 2003، نجد أنها كانت مرجعية قومية متعصبة وطائفية سياسية، وقد أسفر هذا النهج عن خطاب تمييزي واقصائي ومسلط أدى في النهاية إلى فشل تجربة الحزب الواحد في العراق في ذلك الوقت. بعد التغيير السياسي الذي حدث بعد عام 2003، ظهرت مرجعيات فكرية جديدة تسيطر على الخطاب السياسي في العراق المعاصر. ومن بين تلك المرجعيات تبرز مرجعية الإسلام و مرجعية الديمقراطية الليبرالية كمرجعيتين أساسيتين تؤثران في الواقع السياسي الحالي في العراق حيث تتواجد قوى سياسية إسلامية ووطنية. إذاً على اثرهما ظهر في الخطاب السياسي العراقي تناقضات نظراً لوجود مشاكل في تصوير وضع ومكانة الدولة في رؤية اغلب القوى السياسية ونظراً لحجم المشاكل التي تعاني منها العراق، فتعددية القوى السياسية كبيرة تحمل تناقضات فيما بينها ومن ثم فإن رؤيتها لما يجب ان يكون عليه واقع سياسات البلد متباين بل ومتصارع في بعض احيان، وطالما أن كل الحكومات التي تشكلت بعد عام 2005 انما هي حكومة ائتلافية، فإنها كانت تحمل تقاطعات كبيرة بين القوى السياسية التي تشارك تلك الحكومات وهو ما يقلل من قدرة الحكومات على اعتماد على خطاب جامع وموحد للارادة القوى السياسية والاكثر منه ان هذه الحكومات لم تستطيع امتلاك تجانس الخطاب السياسي اذ ان مركز الوحدة القرارية تعاني ويتعرض لضغوط داخل المؤسسات السياسية. فضلاً عن ضغوط التنظيمات الحزبية والضغوط الخارجية وكل هذه الضغوط اكثر وضوحاً قبل عام 2014 وما بعدها واوضاع ما بعد هذا التاريخ وحتى الآن اظهرت الحاجة إلى مراجعة مضمون الخطاب السياسي، والاتجاه إلى اظهار مركز قراري موحد إلى جانب اعتماد على سياسات متجانسة تقترب بصورة اكبر من المصلحة العامة للبلاد اكثر من مصالح الحزبية للقوى السياسية مع كل المحاولات إلى وصول إلى النضج في الخطاب السياسي وتحقيق مستقبل للبلد ولكن لايزال العراق لم يصل إلى مرحلة النضج المعبر عن امتلاك الخطاب السياسي أو بممارسات سياسية يمكنها التعبير عن احتياجات البلد.

1- أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من تأثير الخطاب السياسي بعد عام 2014 وما بعده على الاندماج الوطني في الواقع السياسي العراقي الحالي، يُعتبر هذا الخطاب مأزوماً وله تأثير كبير على المجتمع العراقي، والتي كان من نتائجه تعرض المجتمع العراقي إلى العديد من محطات عدم الاستقرار المجتمعي والذي بدوره ينعكس بالسلب على الاندماج الوطني، ولاسيما للمدة عام 2014 وما بعدها والتي تعد من اكثر السنوات شهدت انعدام الاستقرار وما صاحبها من احداث الطائفية عصفت بالمجتمع العراقي بجميع مكوناته، إضافة حرب الارهاب (داعش) وما خلفه من آثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية وامنية

2- إشكالية البحث:- تنطلق إشكالية هذا البحث من سؤال محوري ماهي أثر الخطاب السياسي على الاندماج الوطني؟ ويتفرع منه الاسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي الخطاب السياسي؟

- ماهي الاندماج الوطني؟

- ماهي مظاهر عدم الاستقرار السياسي؟

- ماهي طبيعة الخطاب السياسي في العراق بعد عام 2014؟

- ماهي القوى السياسية وتوجهاتهم؟

- هل وصل العراق إلى مرحلة النضج الخطاب السياسي أم لا إذ لم يصل ماهي العقبات امام ذلك؟.

3- الفرضية البحث: تقوم فرضية هذا البحث، إن المرجعيات الفكرية في العراق متعددة إثرت بشكل كبير في تكوين ملامح الخطاب السياسي العراقي عن طريق التأثير في خطاب التيارات لدرجة أن الخطاب اصبح خطاباً لا يمتلك هوية ثابتة، بل هوية منتقلة بين الدينية والمذهبية والمدنية والعلمانية بحسب نوع وشدة الخطاب والتي ساهمت بدورها في عدم وجود خطاب سياسي وطني يحقق الاندماج، اي خطاباً كجزء من مشكلة وعدم الاستقرار.

4-منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي الذي يحلل الموضوع في جوانبه المتعددة ويحاول استخلاص ما يمكن استخلاصه من افكار ومراحل وصول إلى نتائج موضوعية بشأنها.

5-هيكلية البحث: تكمن الهيكلية البحث من المباحث التالية:-

-المبحث الأول: الاطار النظري لمفهومي (الخطاب السياسي والاندماج الوطني).

المبحث الثاني: طبيعة الخطاب السياسي في العراق بعد عام 2014.

المبحث الثالث: الخطاب السياسي وأثره على الاندماج الوطني في العراق.

1: الإطار النظري

سيحاول هذا البحث في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم الخطاب السياسي والاندماج الوطني من خلال المطلبين الآتين:-

1:1: مفهوم الخطاب السياسي

يعتبر الخطاب السياسي مفهوماً نظرياً يحمل تصورات منتظمة في إطار منطقي، تعكس طبيعة الواقع السياسي في مجتمع ما وضمن إطار زمني محدد(علي، 2006، ص13). بالإضافة إلى تمثيله لرسالة الدولة، يبرز الخطاب السياسي طبيعة عملها الرسمية وغير الرسمية، في بعض الأحيان، ويكون الخطاب السياسي مبنياً على استراتيجيات إدراكية تُظهر فهماً عميقاً للأمور السياسية، مع التركيز على التفاصيل والاستنتاجات من أجل الإقناع وكسب ثقة الجمهور، يتحدد احترافية الخطاب السياسي في توجيه الرسالة الرسمية نحو تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية وإقناعية(مهدي، 2012، ص902-905).

من خلال ذلك نسلط الضوء على تعريف الخطاب السياسي وخصائصه مع وظائف وانواع الخطاب السياسي.

1:1:1: تعريف الخطاب السياسي وخصائصه.

أولاً-تعريف الخطاب السياسي:

1-لغة:

يقتصر المعنى اللغوي للخطاب في "القرآن الكريم" لقد ورد الخطاب في كتاب الله بصيغة المصدر وبصيغة الفعل وعلى النحو التالي: "جاء في قوله تعالى في ثلاثة مواضع قول"الحق" فقال اكفليها وعزني في الخطاب" (ص، الآية 23) وشددنا ملكه واتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقوله تعالى " رب السموات والأرض وما بينهما الرحمن لما يملكون منه خطاباً" (النبي، الآية 37).

كما عرفه معجم الوسيط " خاطب الناس، وهم يتأثرون بالخطبة التي يلقيها عليهم .وعادة ما يعتبر من يُلقى الخطبة خاطباً، ويُقال إنه خطب وأثر فيهم، حيث يخاطبهم فيما يتعلق بأمورهم " (انيس، 2004، ص ص 242-243).

ويعرف ابن منظور الخطاب بأنه " يُعتبر فحص الخطاب أمرًا بالغ الأهمية، حيث يتم التحدث بشكل مباشر وموجه. إن التفاعل بين المتحدث والمخاطب يُعتبر جزءًا مهمًا من الاتصال، وتُستخدم المخاطبة كوسيلة للمشاركة والمشاركة في فعل ذو أهمية. الفصل في الخطاب يكمن في التمييز بين الصواب والخطأ، وفي تحديد الفروق بين الحكم وعكسه. " (منظور، 1988، ص856). كما ابتكر العالم اللغوي زليج هاريس مصطلح الخطاب وعرفه بقوله " الخطاب هو منهج في استكشاف أية مادة معينة، حيث يتكون من عناصر متداخلة على امتداد طولي، سواء كانت لغة أم شيئًا مشابهًا للغة. يتضمن الخطاب أكثر من جملة أولية، ويشكل بنية شاملة تميز الخطاب في مجمله أو في أجزاء كبيرة منه." (مكونيل، 2001، ص30).

2-إصطلاحاً:

إما مصطلح الخطاب فقد نال مفهوم الخطاب التعدد والتنوع بتأثير الدراسات التي أجراها الباحثون ، حسب الدراسات اللغوية والشكلية والدراسات التواصلية ، فيعرفه الدكتور سعد مطر عيود الزبيدي الخطاب السياسي بأنه "ينبغي أن يكون النظام المتأتي من استنتاجات مرسومة بدقة من تحليل شامل للواقع بمختلف جوانبه الثقافية والاجتماعية والنفسية أحياناً .كما ينبغي أن تكون محتوياته مشبعة بالأيدولوجيات المستمدة سواءً من التراث أو من الحداثة، والتي تختلف في طرق تطبيقها وأنظمتها وفقاً لنضوج الفكر والوعي بمتطلبات الواقع، وربما ارتباطها بمستوى إدراك الأداء في سياق التغيير السياسي وتطور المجتمع في بعض الأحيان"،(علي م.، 2016 ، ص87).

لذلك، يتطلب الحديث عن الخطاب السياسي التركيز على موضوع الرسالة الاتصالية وضرورة توافق الهياكل المعنوية مع طبيعة العلاقة الاتصالية بين المصدر والجمهور المستهدف. تصبح الرسالة مستقلة بمجرد إرسالها، وبالتالي، يمكن أن يؤدي أي تصحيح إلى فقدان الثقة من قبل الجمهور المستهدف الذي يتبع تيارات حضارية وفكرية متنوعة، وهو ما يستدعي وجود صفات مثل القدرة على التنبؤ والحذر في الاتصال الدولي. بعد التأمل، يرى أرسطو أن الخطاب السياسي يعتمد على ثلاثة أركان رئيسية هي: أخلاقيات المجتمع، تقليد المشاعر الشعبية، والمنطق. وهذا يؤدي إلى تشابك معقد بين المنطق وقواعد اللغة، وبين الصور التي تُشكلها الاستعارات اللفظية والمجاز والجناس في هيكل الخطاب، يمكن تقسيم الخطاب السياسي إلى عنصرين رئيسيين، وهما المتحدث أو المرسل، والخطاب السياسي(زايد، 2007 ، ص21).

نظراً لأهمية الخطاب السياسي، فقد اهتم الباحثون في مجال العلوم السياسية بهذا المفهوم بشكل كبير، حيث قاموا بتصنيفه وفقاً لرؤيتهم إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى : ترى في الخطاب السياسي على أنه جزء من مهارات الشخصية السياسية إذ قدم لنا خبير ومتحدث الدولي في الموهبة والابداع البروفيسور دكتور تيسير صبحي تعريفاً لهذا المفهوم على إنه " القدرة على نقل أفكار وقواعد واستراتيجيات الدولة إلى الجماهير تعتبر الوسيلة الأساسية للتأثير في الرأي العام. " (زكريا، 1992، ص198)، وعرفه لين شيل بأنه " القائد يمتلك مهارة كبيرة في التواصل مع جمهوره من خلال استخدام اللغة الخطابية بشكل فاعل للتأثير في عقول الجمهور .يستخدم القائد الإشارات والإيماءات والرموز التي تلقائياً تؤثر في عقول الجمهور المتلقي." (وليم، 2001 ، ص137).

أما المجموعة الثانية: يعتبر الخطاب السياسي رسالة دولية أو إعلان شبه رسمي يعكس رؤية القيادة السياسية وأهدافها خلال الفترة الزمنية المحددة. (الكرطاني، ص126).

من خلال كل ذلك، يُعتبر الخطاب السياسي حقلاً للتعبير عن الآراء واقتراح الأفكار والمواقف حول القضايا السياسية، مثل شكل الحكم ونظام الديمقراطية وتوزيع السلطة، يهدف الخطاب السياسي إلى إقناع الجمهور وإيصال رسالة معينة من خلال تقديم حجج وبراهين، يتم التركيز في هذا النوع من الخطاب على المضمون السياسي أكثر من اللفظ نفسه، ويُقدم في سياق اجتماعي خاص يهدف إلى استعراض الأفكار بشكل أكثر تفصيلاً.

ثانياً- خصائص الخطاب السياسي:

للخطاب السياسي عدة خصائص تميزه عن أنواع أخرى من الخطابات، ومن بين هذه الخصائص (كني، 2017، ص38):-

أ- المرونة والتكيف وفقاً للسياق السياسي تتجلى في الاستجابة المختلفة للخطابات، سواء كانت من الأغلبية أو المعارضة، حيث يمكن أن تشمل التقدير والانتقاد والمعارضة استناداً إلى الوضع والمصلحة المحددة.

ب- الدفاع عن السياسات السائدة في البلاد وتقييم الخيارات السياسية الناجمة عنها أو إعادة صياغتها، بالإضافة إلى طرح رؤى بديلة لتلك السياسات.

ج- يمكن للتفاوض وثقة المستقبل أن تثير في نفوس الأشخاص، أو يمكن تقديم رؤية سياسية متنافرة مع الخطاب الحالي.

د- تماسك بنيته النظرية المستمدة من إيدلوجية معينة.

هـ- استخدام اللغة الأمر والتذكير بالإيجابيات التي قدمها الخطيب في السابق، مع توظيف البلاغة بشكل كبير في الخطاب للتأثير العاطفي على المستمعين.

و- عمومًا، يتميز طول الخطاب بتكرار الكلمات والجمل لتأكيد الفكرة وإعطاء تذكير للمستمع بالهدف والغاية من الخطاب، مما يحفز على تبني الفكرة.

1: 1: 2: وظائف الخطاب السياسي وأنواعه:-

أولاً: وظائف الخطاب السياسي (حسن، 2021، ص385) :

أن من الوظائف الأساسية التي يقوم بها الخطاب السياسي هي:

1- وظيفة المقاومة والمعارضة: ويراد بهذه الوظيفة هو قيامه على تقديم العارضا على سياسات معينة يتخذها المجتمع ويعمل وفقها، ومن ثم مقاومته لهذه السياسات المتبعة للحصول على سياسات أخرى تعود بالفائدة على الشعب والحكومة أكثر من سابقتها.

2- ومن الوظائف الأخرى والأكثر أهمية هي وظيفة إيصال الخبر والمعلومة من المرسل إلى المتلقي، على أن تصل بصورة أكثر دقة وأكثر صحة.

3- وظيفة منح ونزع الشرعية: أي منح السلطة عبر خطاب موجه إلى جماعة معينة، وكذلك توجيه خطاب يُراد به نزع الشرعية من جماعة أخرى.

4- وظيفة إخفاء الحقائق: أي تقديم حقائق وإجابات غير ما تم اعلانه من جماعات داخل أفراد المجتمع، على أن تكون هذه الحقائق الأخيرة ذات مردود إيجابي لملقي الخطاب.

ويعدّ الخطاب سياسياً بحثاً في حال تضمنه إحدى هذه الوظائف اعلاه.

ثانياً:-أنواع الخطاب السياسي:

تنقسم الخطاب السياسي إلى ثلاثة أنواع رئيسية (الحي، 2013، صص 495-496):-

1-الخطاب السياسي الأكاديمي:يشمل الخطاب السياسي الأكاديمي التعليمي المؤلفات الأكاديمية والمساهمات البحثية في مجال السياسة والتعليم. يهدف هذا النوع من الأدبيات إلى نقل المعرفة بشكل مجرد دون تأثير من الميول السياسية، مع الاهتمام بإخفاء الأغراض المتعلقة بالسياسة. على الرغم من ذلك، قد يظهر الغرض السياسي بشكل ضمني في التعريفات، على سبيل المثال، عندما يظهر "كارل ماركس" كوصف تعريفي، لكنه في الواقع يحمل دلالات أوسع بكثير بالنسبة للقارئ العربي مقارنة بالقارئ غير العربي..

2-الخطاب السياسي الجماهيري: الخطاب السياسي الجماهيري هو نوع من الخطاب يهدف في الغالب إلى تحريض الجماهير وإخراج الدعايات، وعادة ما يكون مرتبطاً بالمناسبات والأزمات. يتخذ شكل الأخبار السياسية أو النصوص المتكاملة أو الشعارات أو الأغاني أو حتى التصريحات.

3-أما الخطاب التنظيري الأيديولوجي: هو نوع من الخطابات التي يبتكرها المفكرون أو التيارات الفكرية خلال تطورها عبر الفترات التاريخية المختلفة. وتقوم المنظمات السياسية مثل الأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح بنشره واعتماده. يظهر هذا الخطاب كنص مُبنى بعناية، ويقدم حُججاً مقنعة بدعم من المقدمات المتناسبة والنتائج المنطقية من وجهة نظر صاحبه.

1: 2 : مفهوم الاندماج الوطني

مفهوم الاندماج الوطني، من الناحية اللغوية، يتكون من مكونين. الأول هو "الاندماج" (integration) ويشير إلى دمج الأمور مع بعضها، وتدمجها على الشيء، أي أنها تجتمع. أما الثاني فهو "الوطني" (national)، ويشير إلى المكان الذي يقيم فيه الفرد ويستوطن البلدة أو يعتبرها وطناً (منظور، 1993، ص419).

يشير مصطلح "الاندماج الوطني" إلى خلق فرص متساوية وحقوق متساوية لجميع شرائح المجتمع داخل الدولة الواحدة، بهدف تحقيق اندماج أكبر بين هذه الشرائح وبالتالي تعزيز الولاء الوطني فوق الولاءات العرقية والقبلية. يعني مصطلح الاندماج التكامل الطوعي بين الفئات المختلفة داخل الدولة، ويهدف إلى إدارة التنوع والتعدد الثقافي وتوجيه التباين العرقي والديني واللغوي في المجتمع من أجل بناء وحدة وطنية مستدامة. (الحاج، 2024).

لذا سيجاول هذا البحث في هذا المبحث من المطلب الثاني تسليط الضوء على تعريف الاندماج الوطني وعلى أبعاد وعوامل مشكلة الاندماج الوطني ومن ثم أدوات مواجهة مشكلة الاندماج الوطني.

1: 2: 1: تعريف الاندماج الوطني:

وبوجه عام يمكننا تصنيف التعريفات التي قدمت لمفهوم الاندماج الوطني إلى ثلاثة اتجاهات:-

الاتجاه الأول: يؤكد على أن الاندماج الوطني يعني تحقيق التجانس الثقافي والاجتماعي بين جماعات الدولة، وكمثال لهذا الاتجاه تعريف "جيمس كولمان و كارل روزبيرج" يُعتبر الاندماج الوطني بأنه ذو بُعدين: بُعدٌ رأسي يعني تقليص الفجوة بين النخبة والجماهير، وُبعْدٌ أفقي يشير إلى تقليل التوترات والانقسامات الإقليمية والثقافية. يتحقق ذلك من خلال عملية خلق جماعة سياسية إقليمية متجانسة." (قنصوة، 1986، ص9) . وفي هذا الاتجاه يرى استاذ الجامعي والكااتب السياسي علي مزروعى "يُعتبر الاندماج الوطني أمراً يشمل الحد من

التنوع في المجتمع عن طريق تقليص مظاهر الاختلاف تحت مسمى "الهويات الفرعية"، مثل القبائل والطوائف كأنظمة متميزة للحياة، مع التسعير في الوقت ذاته إلى خلق هوية وطنية جديدة مشتركة من هذه الهويات المفترقة. " (قنصوة، 1986، ص10).

وفق هذه الرؤية يبني أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة "إبراهيم نصر الدين" تعريفه ومفهومه للاندماج الوطني، حيث يرى "إنها عملية تهدف إلى تعزيز الولاء الوطني، سواء عن طريق الإغراء أو الإكراه، ليسود على جميع أشكال الولاء الفرعية دون الولاء الوطني في المجتمع" (طلحة، 2012، ص2)، ذلك أن مشكلة الاندماج الوطني ذاتها .

الاتجاه الثاني: يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن الاندماج الوطني يعني بالأساس تحقيق التجانس المعنوي بين جماعات الدولة من حيث وحدة الانتماء والولاء، وكمثال لهذا الاتجاه، يعرف مايرونفاينر الاندماج الوطني بأنه " عملية ضم الجماعات المتباينة ثقافياً واجتماعياً في وحدة إقليمية واحدة مع تكوين هوية وطنية، بمعنى آخر فالاندماج الوطني يشير بالتحديد إلى: " عملية خلق شعور بالانتماء للإقليم الوطني بحيث يغطي هذا الشعور أو يلغي الانتماءات الأخرى" .

وبنفس المعنى تقريباً يعرف (دوف رونين) الاندماج الوطني " بأنه الشعور بالوحدة الوطنية والولاء للحكومة المركزية، والانتماء للإقليم الوطني. " (قنصوة، 1986، ص10).

بينما يجعل كل من (فيليب جاكوب و هنري توين) من الاندماج أحد مستويات الاندماج السياسي، ويعرفانه بأنه " العلاقة الجماعية بين الأفراد داخل الكيان السياسي تعطي انتماء ووعي بالذات من خلال الروابط المتبادلة بينهم، والتي تشكل شعوراً بالهوية. " (Teune, 1964, P3).

الاتجاه الثالث: يذهب هذا الاتجاه إلى أن الاندماج الوطني يعني المصالح المشتركة، وبالفعل المشترك لتحقيق هذه المصالح، وهذا الاتجاه لا يعنيه وجود التجانس الموضوعي أو المعنوي وكمثال لهذا الاتجاه الثاني للاندماج الوطني، ذلك الذي قدمه (دوف رونين) وأسماه (الاندماج الوظيفي) الذي يعني " غالباً ما يكون ارتباط الجماعات ليس نتيجة للثقافة أو الهوية المشتركة، وإنما قد يكون بسبب مصالح مشتركة أو بفعل إكراه كقيام حكم استعماري أو عسكري، على سبيل المثال. " (Teune, 1964, P3).

وفي نفس الرؤية ينظر (انثوني بارتش) إلى الاندماج الوطني على أنه " عملية التغيّر تأتي نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وتتأثر بشكل كبير بالسياسات الحكومية والتحركات الاجتماعية. يتعلق التغيّر الأول ببعض العمليات الاجتماعية مثل التصنيع والتحضير ومستوى التعليم والنشاط الاجتماعي كجزء من عملية التحديث والتغيّر السياسي. ومن بين أبرز مظاهر هذه العملية، يعدّ التأثير الذي ينتج عن التصنيع في تحفيز العمّال على الهجرة من قراهم الأصلية إلى المناطق الصناعية، مما يؤدي إلى خلق تباين تدريجي في العلاقات الاجتماعية التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين وسائل المواصلات والاتصالات الجماهيرية وتطوّرها غالباً ما يولّد نوعاً من التفاعل بين الجماعات الفرعية المكوّنة للمجتمع واندماجها في المجتمع الكليّ تدريجاً. " (Teune, 1964, P3).

ومن كل ذلك يمكننا القول من خلال هذه التعاريف بأن هناك إجماع اعتبار التعددية مسألة طبيعية في المجتمعات على اختلافها وتنوعها، على اعتبار عملية تحقيق الاندماج من حيث المبدأ هي عملية ضرورية لتدعيم الولاء الوطني، وخطوة في سبيل بناء الدولة الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى هناك إشارات عديدة إلى أنها عبارة عن عملية بما تعنيه الكلمة من مسار متواصل مدروس ومحسوب الاستراتيجيات والوسائل وبالتالي الغايات، أما من حيث الوسائل فنلاحظ عدم الاتفاق على إستراتيجية معينة وعليه هناك من لا يستبعد وسائل القهر والإكراه، ومن يؤكد على ضرورة ربطها بالمسار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العام للدولة والمجتمع.

1: 2: 2: العوامل التي تنتج عنها مشكلة الاندماج الوطني:

هناك اختلاف حول تحديد أهم العوامل التي تستخدم في عملية تعبئة واستئارة الجماعات المختلفة، ويمكن إبراز أهم العوامل المؤثرة في مشكلة الاندماج الوطني فيما يلي:-

1-العوامل الاقتصادية: حيث يؤكد البعض على أهمية المتغيرات الاقتصادية وما تسببه من تنافس وصراع على المنافع والموارد الاقتصادية النادرة الأمر الذي يدفع ببعض الجماعات إلى استخدام كافة الوسائل للسيطرة على الجماعات الأخرى، وتبرز بذلك ثنائية الجماعات المستفيدة المسيطرة والجماعات المهملة المحرومة، وهذا ما يساعد في عملية تعبئة واستئارة أبعاد الانقسام لتحقيق أهداف سياسية.

وتسعى الجماعات المهملة بذلك لحصول على منافع اقتصادية من خلال محاولة تغيير الوضع القائم، في الوقت الذي تسعى الجماعات المسيطرة إلى استخدام كافة الوسائل من أجل الحفاظ على الوضع القائم وكل ذلك يؤدي إلى نشوب صراع بين الجانبين(قنصوة، 1986،ص48)..

2-العوامل المتعلقة بالخب: حيث تعتمد بعض التفسيرات على محاولة النخب استغلال طموح وتطلعات بعض الجماعات نحو تحقيق هويتها وكيانها السياسي المستقل، الأمر الذي يسهل عملية التعبئة على اعتبار أن النظام الحاكم يشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق تطلعاتها وأهدافها(قنصوة، 1986،ص48)..

3-العوامل الداخلية: ترتبط العوامل الداخلية بعملية توزيع الموارد بما في ذلك الوظائف والمناصب والمكانة العالية والحصول على الدخل المرتفعة. وقد يعمل النظام كحاجز أمام طموح بعض الجماعات بوضع بعض القيود التي تحول دون تمكين أبناء بعض الجماعات من الحصول على بعض المنافع والامتيازات، مما يدفع بهؤلاء إلى السعي إلى محاولة الانقلاب على النظام القائم الذي لا يخدم مصالحهم وحقوقهم في إطار الجماعة الوطنية(قنصوة، 1986،ص48).

2: طبيعة الخطاب السياسي في العراق بعد عام 2014

شهد العراق وعلى مر السنوات انماطاً متعددة للأنظمة السياسية الحاكمة ولكل نمط صورة من صور الخطاب الموجه لأبناء المجتمع، وكان لها دور أساسي كبقية بلدان العالم في القاء مخرجاته على الاستقرار والاندماج لكافة ابناء مكونات المجتمع، لذا سيجاول هذا البحث من خلال المبحث الثاني تسليط الضوء على طبيعة الخطاب السياسي في العراق بعد عام 2003 ومن ثم عام 2014 من خلال المطالبين الآتيين:-

2: 1: طبيعة الخطاب السياسي في العراق بعد عام 2003 ومحدداته:

لقد ارتبطت صورة الخطاب السياسي قبل عام 2003 ومنذ تولى حزب البعث زمام السلطة، برؤية واهداف الحزب الواحد حتى بانتهى اغلب مفاصل الدولة بمؤسساتها كافة تتادي بنشر ثقافة الحزب الحاكم محلياً وإقليمياً، وبات واضحاً للعيان التوجه الاعلامي عبر القنوات التلفزيونية والصحف الرسمية، توجهها بالعمل على جعل الخطاب السياسي العراقي آنذاك، والتي ادت إلى ولادة قوى معارضة تعمل من خارج البلاد.

بعد تغيير النظام السياسي العراقي عام 2003، اخذ الخطاب السياسي صوراً مغايرة عما كانت عليه قبل عام 2003، إذ شهد الخطاب حرية في التعبير اكثر مما كان عليه سابقاً وذلك نتيجة لما شهدته الساحة السياسية من تحولات واتساع المنصات الاعلامية، وتعدد مصادر الخطاب ليشمل الليبرالي والاسلامي والمذهبي والقومي وغيرها، ومن اهم ركائز تغيير صورة الخطاب السياسي بعد عام 2003 هو الدور الذي لعبته منصات التواصل الاجتماعي في الترويج السياسي إذ اضحت ابواباً مفتوحة وغير محددة وتستطيع ايصال صوتها إلى جميع

مكونات المجتمع. اذا واجهت الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 العديد من المحددات والمتمثلة (راضي، 2018، ص ص 243-244) :

1-المحاصصة وأزمة الهوية في الخطاب السياسي: بعد عام 2003، واجه الخطاب السياسي في العراق العديد من التحديات، بما في ذلك أزمة الهوية تأتي هذه التحديات نتيجة لتشكيل مجلس الحكم استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1500، حيث تكونت المجلس من 25 عضواً وكان ينتخب رئيساً دورياً لمدة شهر من بين الأعضاء. تم اختيار أعضاء هذا المجلس بناءً على التوازن الطائفي والقومي، مما أدى إلى تفاعل سلبي يؤثر على طبيعة ومضمون الخطاب السياسي العراقي بين مكوناته الرئيسية: الشيعة والسنة والكلد والبالتي، تشهد البلد في وجود ثلاث مكونات ، حيث أصبح ولاء أفراد كل مكون لمكونهم بدلاً من ولائهم لبلدهم، مما أدى إلى نشاط متزايد للأحزاب تستند في وجودها إلى الهوية الفرعية بدلاً من الولاء الوطني.

2-التشدد الثقافي: ويراد بها ما يبرز على الساحة من ايمان بالثقافات المتشددة بحجة الدفاع على طائفة أو مذهب، واخذ هذا التطرف التستر بالباب الديني ليشوه القيم الاسلامي مستغلاً الازمات السياسية.

2: 2: طبيعة الخطاب السياسي في العراق بعد عام 2014

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على طبيعة الخطاب السياسي في العراق بعد عام 2014 كالاتي:-

أولاً: طبيعة الخطاب السياسي العراقي قبل وأثناء عام 2014:

إن تشكيل الحكومات غير المنسجمة سياسياً وإدارياً بعد انتخابات عام 2005 وانتخابات عام 2010 وإخفاقها في انتشار العراق من مشاكله الاجتماعية والخدمية والاقتصادية والعمرانية، فضلاً عن ارتفاع مستوى الصراع السياسي بين الماسكين بزمام الأمر السياسي إلى درجات خطيرة وانسحابها إلى الشارع العراقي أدى إلى حدوث أزمات كبرى وغضب جماهيري كبير. فقد اشتد مستوى الصراع السياسي الطائفي والاحتماء بالمذهب والطائفة والعرق سعياً للهروب والخلص من أي مسائلة أو حساب بعد ازدياد الاتهام المتبادل بالفساد والتفرد بالسلطة من قبل المتنافسين السياسيين(هاشم، 2020،ص324).

بناء على ماسبق حصلت أزمات كبرى للدولة، أولها أزمة الشرعية والثقة الناتجة عن ازدياد النقم الشعبي على الطبقة السياسية المتصارعة، وغير القادرة على تقديم حلول لمشكلات الناس الامنية والخدمية والمعيشية. وثانيهما الأزمة الطائفية، وتساعد حدة الخطاب الطائفي، ومارافقهما من تفاقم خطر تنظيم القاعدة (الداعش)، إلى داخل العراق مما أدى إلى حدوث فراغ الأمني، استغله التنظيم في فرض سيطرته ونفوذه على اجزاء واسعة من العراق، ومانتج عنها آلاف الضحايا من المواطنين (هاشم، 2020،ص324).

كما كان العامل الخارجي أثر كبير في تعاضم هذه الأزمات، إذ لقت الأزمة الداخلية السورية التي بدأت في عام 2011 بظلالها على العراق، وزادت من الانقسام الداخلي"الشيوعي-السني"، بسبب وقوف الحكومة العراقية إلى جانب الحكومة السورية، وهذا يعني عملياً بأنها وضعت نفسها في خصومة مع تركيا والسعودية وبعض الدول الخليج العربي. الذين بدورهم بالإضافة إلى دعمهم للمعارضة السورية، كانوا يساندون أعداء الرئيس الوزراء السابق نوري المالكي الداخليين. ما أدى أيضاً إلى حدوث توتراً مبيراً في العلاقة العراقية وهذه الدول. كما كانت الازمة السورية سبباً في توتر العلاقة بين " نوري المالكي والإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس السابق" بارك أوباما"، بعد أن اتهمت الأخيرة الحكومة العراقية بتهريب السلاح الإيراني إلى سوريا (هاشم، 2020،ص324).

كانت نتيجة هذه الظروف أن تحظى انتخابات البرلمانية عام 2014 بأهمية كبرى، كونها (هاشم، 2020، ص ص 324-325):

1-أول انتخابات جرت بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011.

2-إنها جرت في ظل انقسام شديد داخل الهويات الفرعية والانقسام على تمثيلها. إذ كان الصراع السياسي شديد ومتعدد الأطراف، جاز فيه استخدام كل الطرق المشروعة منها وغير المشروعة-الإقصاء، الاغتيال الناخبين والمرشحين والتزوير لتحقيق الغور في انتخابات على منافسيهم.

كان أمر طبيعياً أن يؤثر عامل الصراع على تكوين التحالفات السياسية، محدثاً تخلصاً في التحالفات السابقة ومؤدياً إلى ظهور تحالفات جديدة، فاذا ما استثنينا ائتلاف دولة القانون الذي حافظ على وحدته، فإن جميع الائتلافات الأخرى قد تعرضت للتفكك والتشتت، كما تعرضت بعض الأحزاب إلى مشكلات داخلية، أدت إلى حصول انقسامات داخلها، حيث انفصلت منظمة بدر عن المجلس الأعلى الإسلامي وكونت كياناً جديداً أنضم إلى ائتلاف دولة القانون، كما حصل انشقاق داخل التيار الصدري بظهور حركة عصائب أهل الحق ودخولها انتخابات عام 2014 بشكل مستقل.

إذا ما اردنا مقارنة بين الائتلافات الانتخابية لعام 2014 مع 2010 يمكن القول بأن الائتلافات والتيارات السياسية اتسمت بسمتين أساسيتين (هاشم، 2020، ص325) :-

الأولى: أصبحت أكثر انقساماً مما كانت عليه في انتخابات 2010، واشتد تيار السياسي داخل كل مكون اجتماعي، فقد تنافست عدة ائتلافات بدل ائتلاف واحد على تمثيل كل هوية أثنية، أو مذهبية. وشهدت انتخابات 2014 انقساماً وتنافساً كبيراً على تمثيل الهوية الواحدة بدخول التيارات والأحزاب السياسية الشيعية الانتخابات بخمسة ائتلافات رئيسية، هي دولة قانون "نوري المالكي" المواطن "عمار الحكيم"، الأحرار "مقتدى الصدر" الفضيلة والنخب المستقلة "محمد اليقوي" تحالف الإصلاح الوطني "إبراهيم الجعفري" ودخل السنة الانتخابات أيضاً في عدة ائتلافات أهمها: متحدون للإصلاح "أسامة النجيفي" والعربية "صالح المطلك". وهذا الأمر ينسحب أيضاً على الكورد والتيارات العلمانية.

الثانية: اتسمت ائتلافات 2014 بأنها كانت أكثر طائفية ومذهبية مقارنة مع انتخابات 2010، إذ تكونت الائتلافات الرئيسية من مكون واحد شيعي أو سني، بعكس انتخابات 2010. وهذا يشير إلى قوة العامل الديني والمذهبي في انتخابات 2014، وقوة العوامل التي تغذيه سواء الخارجية منها أم الداخلية. بالإضافة إلى قوة ونجاعة التعبئة السياسية المذهبية والطائفية التي تسهل على الكتل حصد الأصوات الانتخابية، وتنسي الناخبين والمواطنين المطالبة بالحقوق والخدمات، الأمر ذاته ينسحب على العلمانيين، حيث سارع الكثير منهم إلى الاشتراك في التيارات الدينية حسب الطائفة التي ينتمي إليها من أجل الحصول على الأصوات وتحقيق الفوز.

على الرغم من تعدد الائتلافات وكثرة المرشحين في انتخابات البرلمانية لعام 2014، إلا أن التنافس انحصر بين جبهتين أساسيتين: الأولى ائتلاف دولة قانون برئاسة "نوري المالكي" والجبهة الثانية من الشيعة "المجلس الأعلى والتيار الصدري" ومن السنة "متحدون للإصلاح" ومن الكورد "بقوائم مستقلة" وفق هذا التقسيم تبين برنامج وخطاب الائتلافات السياسية.

قد كان يسعى الخطاب السياسي الديني جلب التأييد الشعبي عن طريق مخاطبة الأحاسيس والمشاعر الدينية والمذهبية للعراقيين على مركز الصدارة في الخطاب الانتخابي. إذ مثلت دالة "القرب من المرجعية الدينية" محور التنافس داخل التيارات السياسية الشيعية، مع محاولة كل تيار شيعي استثمار خطب وبيانات المرجعية الدينية لجلب التأييد لنفسه وتضعيف خصمه. في سياق ذلك يمكننا القول أنه على الرغم من ظهور مفاهيم: القرب من المرجعية، طاعت المرجعية، احترام المرجعية والاستجابة لدعوة المرجعية هي التي تصدرت الخطاب السياسي لائتلافات السياسة الشيعية.

من ناحية أخرى فإن المكون السني كان يعيش فوضى سياسية وأمنية، وتشتت في الخطاب والموقف السياسي بالإضافة إلى حدوث اعتصامات شعبية في الجغرافية الاجتماعية السنية عمقت حدة الانقسام المذهبي وزادت من اقتدار الخطاب السياسي المذهبي والطائفي مع

تضعيف الخطاب السياسي الوسطي والوطني. فلم يكن لدى التيارات السياسية السنية موقف موحد من الانتخابات . إذ دعا كبير رجال الدين السنة "عبد الملك السعدي" لعدم الاعتراف بشرعية الانتخابات وعدم انتخاب احد (الاسوط، 2013).

كما حاول الائتلاف السياسي السني الرئيس "متحدون للإصلاح"، تبني مطالب المعتصمين السنية وتبني خطاباً سنياً تعبويّاً شعبويّاً، يتهم الحكومة " بالطائفية " والجيش العراقي " بالجيش الصفوي" قائلاً في احد بياناته أن منهجه هو إيصال (صوت الإنسان العراقي المظلوم الذي يعاني من التهميش وسوء الإدارة وإنعدام الفرص المتساوية والتعامل السيء من الأجهزة الأمنية والاعتقالات العشوائية) (متحدون، 2013).

أما الائتلاف السياسي العلماني "الوطنية" برئاسة "إياد علاوي"، فقد حاول هو الآخر أن يستفيد من الدعوات الدينية "الشيعية والسنية" الداعية إلى التغيير في محاولة منه لطرح نفسه بديلاً حيادياً كفوءاً غير مذهبي، مؤكداً أنه يسعى إلى تحقيق حكومة وطنية بعيدة عن التوافقية المذهبية والطائفية، وتبني سياسة خارجية مستقلة بعيدة عن إيران، ويسعى إلى تعزيز الوحدة والاندماج الوطني وتحقيق الأمن والاستقرار (الشرقية، 2014).

ضمن هذا الفضاء السياسي والاجتماعي المتخاصم والاتهامات المتبادلة بين المتنافسين السياسيين، أجريت الانتخابات البرلمانية في 30\4\2014 بالمشاركة ما يقارب 60% من الناخبين وهي نسبة تشير إلى انخفاض نسبة المشاركة قياساً بالانتخابات السابقة، بسبب عدم الرضا الشعبي عن الأداء الحكومي وعدم القناعة بخطاب الائتلافات السياسية ذات الطبيعة المذهبية والطائفية.

ثانياً: طبيعة الخطاب السياسي العراقي ما بين اعوام 2015- 2018.

لم تستطع التيارات والأحزاب السياسية الفائزة في انتخابات 2014، من إيجاد مفاهيم مشتركة تعزز من الوفاق فيما بينها، بسبب شدة الصراعات السياسية، والرغبة في الاستيلاء والتفرد في السلطة والقرار، بل تبنت خطاب سياسي ذات هوية فرعية وعانت من انقسام وخلافات حادة، لم تتمكن من تجاوزها بعد إجراء الانتخابات. ورافق هذا الخطاب السياسي الفرعي تدهوراً أمنياً كبيراً، حيث تمكن تنظيم داعش بعد أيام قليلة من إجراء الانتخابات 2014، من الاستيلاء على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية تقدر بثلاث مساحات العراق، معلناً دولته على هذه الأراضي.

بالإضافة إلى جزء آخر من الارض السورية، مخلفاً وراءه جرائم قتل فضلاً عن تهجير مئات الآلاف من أبناء الشعب العراقي من ديارهم، فانتاب العراقيون نتيجة ظهور هذا التنظيم الخوف من المستقبل. أن المخاوف التنظيم الإسلامي لم يكن لها تأثير كبير على خطاب وسلوك الأحزاب والتيارات السياسية وبقيت تتبادل الاتهامات والجدل المتبادلين بتحميل الطرف الآخر المسؤولية عاجزة عن الوصول إلى حل لتشكيل الحكومة الجديدة، نتيجة تمسك كل طرف بمواقفه. إضافة إلى كل ذلك، وعلى أثر دعوات مرجعية " علي السيستاني" بضرورة الإسراع في تشكيل حكومة عراقية جديدة والضغوطات الداخلية والخارجية اختار المكتب السياسي لحزب الدعوة " حيدر العبادي" مرشحاً جديداً لتولي رئاسة الوزراء خلافاً لرغبة المالكي، الذي اضطر للقبول بهذا الواقع (الإسلامية، 2018).

إن اختيار العبادي افرز فيما بعد انقساماً وشرخاً كبيراً في حزب الدعوة الإسلامية، لم يتمكن من رتقه حتى اليوم، إذ ظهر داخل حزب الدعوة الإسلامية جناحان متنافران متنافسان وفي بعض احيان شديدا العداء لبعضهما، هما جناح الأمين العام لحزب الدعوة "نوري المالكي" وجناح مسؤول المكتب السياسي ورئيس الوزراء آنذاك " حيدر العبادي". انعكس هذا الانقسام أيضاً على مشاركة الحزب في انتخابات البرلمانية 2018 حيث شارك بائتلافين الأول " دولة قانون" برئاسة نوري المالكي والثاني ائتلاف "النصر" برئاسة حيدر العبادي، ولم يتمكن من توحيد صفوفه بائتلاف واحد، مضطراً للإعلان في بيان رسمي عدم المشاركة في الانتخابات باسم الحزب معطياً الحرية لإفراده في المشاركة في الائتلافات التي يرغبون (الإسلامية، 2018).

وبعد جدل طويل تمكن حيدر العبادي من تشكيل حكومة توافقية غلب على أفرادها الاعتبار والمقام السياسي، فكان أمام هذه الحكومة مسؤوليات كبيرة أهمها الحرب مع "تنظيم داعش"، وإعادة بناء المؤسسة الأمنية المنهارة، بالإضافة إلى النهوض بملف الخدمات والإعمار ومكافحة الفساد المستشري في أجهزة الدولة. بناء على ذلك يمكن القول، بأن الحكومة استطاعت إلى حد ما تقليص خطورة "تنظيم داعش"، لكنها لم تكن موفقة في الملفات الأخرى وخاصة منها انخفاض اسعار النفط، وإشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، والحكومات المحلية، أي كما أنها شهدت السنة الثانية من عمرها تظاهرات شعبية وصولاً إلى ثمان محافظات عراقية، والذي أخذ يدخل مرحلة جديدة منذ عام 2015 من أجل المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل.

قاد هذه التظاهرات تيارات تدعي "المدنية"، مثل "الحزب الشيوعي العراقي" وانضم إليها "التيار الصدري" على الرغم من كونه تياراً إسلامياً وعنصراً فعالاً في كل الحكومات بعد 2003، ويتحمل جزء المسؤولية عن المشاكل التي واجهتها، فرفعت هذه التظاهرات شعارات تظهر أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام السياسي ككل، كما أظهرت حجم عدم الثقة الشعبية بالتيارات السياسية الحاكمة. وكان من نتائج هذه الاحتجاجات هو حصول تحول كبير في شكل وخطاب الأحزاب السياسية الرئيسية، وخاصة الإسلامية نحو الخطاب المدني، كي تحافظ على ديمومة وجودها، وتتمكن من احتواء مطالب الحراك الشعبي، حيث اصدر "مقتدى الصدر" قراراً بجملة كتلة الأحرار، ومنع عدد كبير من أعضائها من إعادة ترشيح انفسهم مرة أخرى، ومعلنًا عن تشكيل حزب جديد ذات هوية مدنية، هو "حزب الاستقامة الوطني" أسس هذا الحزب حسب بيان "جعفر الموسوي" نائب رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدر من أجل (تشكيل الكتلة الوطنية العابرة للطائفية والقومية والمحاصصة) (الموسوي، 2017).

كما اضطر "عمار الحكيم" تحت وطأة التغيير والتجديد، ولمواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية إلى الانفصال عن المجلس الأعلى الإسلامي وتأسيس تياراً سياسياً جديداً باسم "تيار الحكمة الوطني"، متخلياً بذلك عن ميراث عائلته، إذ اعلن في عام 2017 (إن عراق 2017 يختلف كثيراً عن عراق 2003 وعلى القوى السياسية الفاعلة والمخلصة أن تعي هذا الاختلاف مثلما وعيناه نحن في تيار الحكمة (الحكيم، 2017). بمعنى هذه الخطوة من "الحكيم" تشير إلى التخلي عن القديم، والظهور بشكل جديد يعطي الأولوية للخطاب والهوية الوطنيتين على حساب الهوية الإسلامية على الرغم من الانتماء الديني والإرث المذهبي الذي يحمله.

وفي جانب آخر، فإن المكون الاجتماعي السني الذي كان يعيش نقمة وغضباً كبيراً بسبب ظروف الحرب على داعش على كل ممثليه السياسيين، فرض هذا الغضب على "الحزب الإسلامي العراقي" الذي يعد اكبر واعرق حزباً إسلامياً سنياً، الإعلان في بيان عن عدم مشاركته في انتخابات 2018، تاركاً الحرية لإفراده للمشاركة بصفتهم الفردية (الإسلامي، 2018). فضلاً عن ذلك فإن القيادي في الحزب ورئيس مجلس النواب آنذاك "سليم الجبوري" قد أعلن تأسيس "التجمع المدني للإصلاح" (البيان، 2017)، في محاولة أخرى للتحول في الخطاب والعمل السياسي من الحركة تحت الصفة الإسلامية إلى تبني الخطاب والهوية المدنية.

أستناداً إلى كل ذلك يمكن القول، بأن التيارات السياسية "الإسلامية والعلمانية" حاولت على حد سواء، إظهار هويتها وخطابها على أنها تيارات مدنية، تسعى لبناء دولة مدنية يحكمها القانون، ويعيش فيها الجميع بدون تمييز ديني أو مذهبي أو قومي، وبالرغم من حجم المنافسة والصراع الشديد إلا أن التشابه في الخطاب السياسي والبرنامج الانتخابي من ناحية تشخيص العلل والأخطاء ووصف العلاج والحلول كان واضحاً بشكل كبير بين التيارات السياسية لدرجة عدم وضوح الحدود الفاصلة بين تيار وآخر، سوى في الأسماء، وهذا ما يقدم دليلاً على أن اصل الصراع هو صراع سياسي على السلطة، صراع على من يسيطر على إدارة الدولة وتكون القوة بيده، وليس للأيديولوجيا إلا دور الأداة في هذا الصراع.

ثالثاً: طبيعة الخطاب السياسي العراقي ما بين أعوام 2019-2023.

انتخابات مجلس النواب عام 2018 تميزت بانخفاض نسبة المشاركة حيث لم تتجاوز 45%، على الرغم من مشاركة الأحزاب والقوى السياسية المتنوعة. ومن اللافت للانتباه أنها شهدت غياب الائتلافات الكبيرة التي كانت تعتمد على الهويات العرقية أو الطائفية أو الدينية، حيث أصبح من الصعب الحديث عن كتلة شيعية صلبة أو ائتلاف سني كبير أو كيان كوردي واسع. (حميد، 2023، ص133).

بل أسفرت هذه الانتخابات عن توافق بين سائرون من جانب والفتح من جانب آخر على اختيار السيد (عادل عبدالمهدي) رئيساً للحكومة فيما أختير السيد(محمد الحلبيوسي) لرئاسة البرلمان بعد دعم الكتلة السنية الناشئة، وفي المرة الأولى التي يختار فيها شخصية سنية من خارج الكتل السنية التقليدية، فيما تم اختيار السيد(برهم صالح) عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني رئيساً للجمهورية وممثل الكورد. وقد كانت هذه الدورة الأكثر دوة واجهت أزمات قد دفعتها إلى حافة الإنهيار، فإلى جانب الخلل الوظيفي السياسي المعهود في البلاد، ظهرت لأول مرة أزمة، أزمة مالية أججها انهيار أسعار النفط وتمثلت الثانية بجائحة "كوفيد 19" الذي فاقم من المعاناة الاقتصادية. وشكلت الأزمة الثالثة تحدياً جدياً للحكومة، بانديلا مظاهرات تشرين الأول عام 2019 التي اطاحت بالرئيس الحكومة السيد عادل عبد المهدي، ولم تنق الكتل السياسية على اختيار شخصية أخرى فتم تكليف السيد(مصطفى الكاظمي)، بعد أن تم ترشيح عدد من الشخصيات والتي جوبهت بالرفض من قبل المتظاهرين، وساهم الكاظمي فيما بعد بإجراء انتخابات مبكرة في 10 تشرين الأول 2021 (حميد، 2023، ص135).

شارك في انتخابات تشرين الأول عام 2021 عدد من الأحزاب والقوى السياسية العراقية بقوائم مختلفة، ولكن الجديد في هذه العملية هو مشاركة قوى وحركات سياسية جديدة لأول مرة تدخل العملية السياسية، وفي نسبة مشاركة لم تتجاوز (40%)، وصعود قوى مستقلة مثلت حالة تحول في مسار القوى السياسية التقليدية، كما أن هناك تحولات كبيرة على مستوى المشاريع التي طرحت بعد اعلان النتائج الانتخابية، ودخلت العملية السياسية في تعطيل استمر لمدة عام كامل، بسبب عجز الكتل النيابية الفائزة في انتخابات من تشكيل حكومة، فالدستور يوجب في انتخاب رئيس الجمهورية حضور ثلثي الأعضاء، ما اضطر الكتل إلى تكوين تحالفات فيما بينها، كان أبرزها تحالف انقاذ وطن(التيار الصدري، الحزب الديمقراطي الكردستاني، تحالف السيادة-تقدم وعزم. أما التحالف المضاد فهو الإطار التنسيقي(دولة القانون، الفتح،قوى الدولة الوطنية، والقوى الداعمة لتوجهه السياسي في تشكيل الحكومة والمحاصصة ك(الاتحاد الوطني الكردستاني وآخرون). وحينما وصل الجميع إلى طريق مسدود نفذ السيد مقتدى الصدر تهديد بالذهاب إلى أكثر الخيارات خطورة، وهو الانسحاب الكلي من العملية السياسية، ودفع نوابه بالاستقالة من مجلس النواب في 12 حزيران 2022، مما أوقع كل الكتل السياسية في حرج شديد، ووضعها أمام الخيارات صعبة(حميد، 2023، ص133).

انتهاز التحالف المضاد الفرصة لتشكيل حكومة موالية له، وقدم مرشحه السيد(محمد شياع السوداني) المدعوم من المالكي، أكثر الشخصيات خصومة مع التيار الصدري وحلفائه، وأشد المناصرين للفصائل، مما سبب استفزازاً للصدر الذي نزل إلى الشارع قاطعاً الطريق عليهم، فأغلق بناية مجلس النواب لأسابيع، وهدد مجلس القضاء الأعلى وطالبه بمواقف تخص التسريبات وحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، واستثار تظاهرات مضادة من أتباع الإطار التنسيقي تحت مظلة "الدفاع عن الشرعية" ثم اقتحم الصديون المنطقة الخضراء، مسيطرين على القصر الحكومي، وبعد اعلان مقتدى الصدر الاعتزال عن العمل السياسي، مما أدخل البلاد في فوضى عارمة استمرت يومين، قضى فيها العشرات من المتظاهرين السلميين والمسلحين، انتهت بإصدار الصدر أمراً لهم بالانسحاب الفوري.

وكادت الأوضاع أن تتفجر عشية ذكرى تشرين الأول 2022 حينما حشد الناشطين أنصارهم للنزول إلى الشارع مطالبين بوضع حد للفساد والمحاصصة، لكن ما فت في عضدهم وقلل من أعدادهم هو تفككهم وغياب القيادة، وقرار السيد مقتدى الصدر لأتباعه بعدم المشاركة في أي أنشطة سياسية. مما ساعد أحزاب الإطار التنسيقي أن يمهّدوا الطريق لتشكيل الحكومة(حميد، 2023، ص133).

3: الخطاب السياسي وأثره على الاندماج الوطني في العراق

3: 1: الاندماج الوطني في العراق:

قضية الاندماج الوطني في العراق تعتبر واحدة من أصعب المشاكل التي واجهت الدولة العراقية منذ تأسيسها، وتعود ذلك لأسباب عدة منها التكوين السياسي والتكوين الإثني والديني والقومي الذي حدد طبيعة هذا الكيان. تاريخياً، اعتمدت الحكومات المتعاقبة في العراق سياسات شمولية ومركزية مفرطة، مما جعل من الصعب إيجاد حلول حقيقية لمشكلة الاندماج الوطني. منذ العام 1921 وحتى عام 2003 ومابعداها، كان هناك جزء كبير من مكونات الشعب العراقي مهمشاً ومغيباً، واستخدمت الحكومات القوة المسلحة لقمع أي تهديد للسلطة أو للاندماج الوطني. كما لم تكن التقاليد السياسية للحوار والتوافق جزءاً من سياسات الحكم في العراق. بعد انهيار النظام في عام 2003، عادت قضية الاندماج الوطني لتطرح نفسها من جديد، انهيار المؤسسات وأجهزة الدولة فتح الباب أمام مكونات الشعب للتعبير عن آمالها والمساهمة في بناء دولة جديدة تحفظ حقوقها.

على الرغم من التطلعات نحو بناء دولة جديدة، إلا أن هذا البناء واجه تحديات كبيرة. في هذا المحور، سنتناول أهم المعوقات التي تواجه الاندماج الوطني في العراق:-

1- ازمة المواطنة: إذ تعني المواطنة ان لأفراد الشعب حقوق ومسؤوليات كونهم ابناء الدولة، وهو بالتالي يتمتعون بالهوية العامة للدولة بغض النظر عن الهوية الخاصة والانتماء والطائفة، وعرفت الموسوعة البريطانية مفهوم المواطنة على أنه تلك العلاقة فيما بين الفرد والدولة والقائمة على تنظيم الحقوق والحريات من قبل الدولة للفرد، وبهذا يجب ان تضمن الدولة الحقوق الأساسية للفرد ليشعر الاخير بأنه مواطناً بعيد كل البعد عن التهميش على حساب الهوية الخاصة أو القومية، وفي العراق تكاد تكون هذه الصورة منعدمة كون حقوق الافراد غير واضحة المعالم فضلاً عن اختلاط الدين والسياسة في حكم البلد، وهذا ما يفسر الاسئلة في الشارع العراقي هل سني؟ أم شيعي؟ مسلم؟ أم مسيحي؟ عربي أم كوردي، كل هذه الهويات وعدم تذويبها بهوية واحدة وجامعة اربكت معنى الاندماج الوطني داخل ابناء العراق، (Abdullah, 2010,pp365).

2- الطائفية والولاءات الفرعية: إحدى العوامل المؤثرة في البنية السياسية في الدولة والنظام السياسي هي الانقسامات ذات الطابع العشائري، والطائفي، والعربي. هذه الانقسامات تؤدي إلى تشكيل مجتمع متنوع بصورة سلبية، مما يتعارض مع المجتمع السياسي المدني. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن التعددية الثقافية ليست بحد ذاتها مشكلة، ولكن التحدي يكمن في تطوير صيغة سياسية مناسبة تسمح بتحويل هذا التنوع إلى مصدر قوة وإثراء. في العراق، يعتقد البعض أن تحقيق الاندماج الوطني أمرٌ صعب بسبب عدم وجود تجانس اجتماعي. ومن الجدير بالذكر أن الملك فيصل الأول قد أشار إلى هذا الانقسام في المجتمع العراقي منذ بداية تأسيس الدولة العراقية. (حكمت، 2016، ص345).

من خلال كل ذلك، نستطيع القول إن التركيز على جانب آخر يتمثل في مسألة الانصهار الثقافي والاجتماعي والعربي بين مكونات المجتمع العراقي، إذا ما تحقق هذا الانصهار، فإنه سيسهم في تعزيز التعايش بين هذه المكونات المختلفة.

3- الثقافة العراقية لاتزال ثقافة غير منسجمة ومتماسكة على المستوى الافقي(الثقافة العامة) وعلى المستوى العمودي(الثقافة السياسية) فلا يمكن الحديث عن ثقافة واحدة للعراق، بما فيها ثقافة سياسية واحدة، فالثقافة في العراق بصورة العامة بما فيها السياسية هي عبارة عن خليط بين الحدائوي والتقليدي والتسلطي، بين القومي والليبرالي والطائفي وهكذا (الحمود، 2012، ص ص 21-22).

4-ضعف بنية النظام السياسي: وعدم قدرة الحكومات على وضع خطط ناجعة فيما يتعلق ببرامج تطوير وتنمية الاتجاهات والمشاريع والمدرجات والقناعات فيما يخص الهوية الوطنية، إذ نلاحظ ان هناك ميلاً إلى النكوص إلى الهويات الفرعية بسبب استمرار حالة الفشل السياسي على المستويات السلطانية التشريعية والتنفيذية والقضائية، والخوف من المجهول وفقدان الأمن (محمود، 2021، ص293).

5-التدخلات الخارجية: وتعامل بعض القوى السياسية معها، بما يؤثر على الهوية الوطنية فكثير من القوى لا تؤمن بالهوية الوطنية، ولكنها تؤمن بهوية دينية أو قومية أو مذهبية عابرة للحدود (محمود، 2021، ص293).

3: 2: الخطاب السياسي وأثره على تعزيز الاندماج الوطني في العراق بعد عام 2014:-

بعد الأحداث التي شهدتها العراق بعد عام 2003 والتطورات اللاحقة في عام 2014، تأثر نمط الخطاب السياسي العراقي بشكل كبير. وقد منحت هذه الأحداث النمط السياسي العراقي سمات سلبية أثرت على الاستقرار والاندماج الوطني في البلاد:-

1-عدم الثباتية في الخطاب وتأثيره على الاندماج الوطني: يمكن ملاحظة اختلاف واضح في الخطاب السياسي عند تغيير القادة، ويرجع هذا الاختلاف إلى عدم وجود استراتيجية ثابتة تؤمن التقدم السياسي التراكمي. فعادةً ما يؤثر توجه وأفكار الأشخاص الذين يقودون النظام على خطاب إدارة الدولة، وبالتالي فإن سمات الخطاب تكون غير ثابتة مما يؤثر على استقرار الأجواء السياسية. على سبيل المثال، يجب أن يكون الخطاب الذي يتعلق بالعلاقات مع دول الجوار ثابتاً في مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهذا يستند إلى المادة الثامنة من الدستور العراقي الدائم لعام 2005، التي تنص على "رعاية العراق لمبادئ حسن الجوار والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".

2-التناقض الخطاب السياسي وتأثيره على الاندماج الوطني: بين التصريحات الرسمية والأداء الفعلي تكمن مشكلة معقدة جداً. على سبيل المثال، يتم التحدث في خطب الدولة بشكل شبه دائم عن مبادئ الديمقراطية، إلا أن الواقع الملموس يكاد يكون على خلاف ذلك، وهذا يؤدي إلى ضعف البنية الأساسية للدولة نتيجة ضعف العلاقة بين الحاكم والشعب وفقدان الثقة بين الجانبين. عندما يرون الناس عدم تطابق أفعال الحاكم مع كلامه، فإن تأثير كلماته وخطبه سيكون عكس المرجو؛ إذ ستتلاشى المصادقية مع مرور الوقت. على سبيل المثال، نرى دائماً أن الخطابات السياسية تتحدث عن الديمقراطية والحقوق الدستورية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، يختلف الأمر في الواقع، حيث تكون تطبيقات المبادئ الديمقراطية في العراق محدودة بشكل كبير، كما أن حرية الاعتقاد والتعبير هي في الغالب مجرد رمزية. فعلى سبيل المثال، تكفل المظاهرات بموجب الدستور والقوانين، إلا أن معظم مطالب المتظاهرين لا تحظى بالتقدير الكافي من القادة السياسيين، فغالباً تتحول التظاهرات من مطالب شعبية إلى منافع حزبية، وغالباً ما يكون الراضون للتطور هم أنفسهم صانعو الخطاب. ويتضح التناقض في التصريحات السياسية بأشكال مختلفة، إذ يحتوي الخطاب السياسي عادة على عبارات تُبرز أهمية رعاية المواطن ومصصلحة الوطن وقيمة الإنسان، لكن في الواقع يجد المواطن نفسه غالباً عاجزاً عن تحمل تكاليف العلاج أو تأمين سبل كريمة للعيش له ولأسرته(العيداني، 2012، ص442).

3-التناحر الخطاب السياسي وتأثيره على الاندماج الوطني: النزاع المعروف بين الأطراف المشاركة في إدارة الدولة نتيجة نظام المحاصصة قد أثر بشكل سلبي على الخطاب الرسمي، وبينما يتوقع المواطن الحصول على خطاب رسمي مبشر يحدد خطط وطنية ويضمن الاستقرار، يجد نفسه مفاجئاً بصراع كلامي معلن بين شركاء إدارة الدولة، يتضمن اتهامات وانتقادات لأدائهم وقضايا فساد وأمور أخرى. (علوان، 2021، ص301).

4-التشتت الخطاب السياسي وتأثيره على الاندماج الوطني: غالباً ما تحدث تصريحات من جهات رسمية تتعارض مع بعضها البعض، مما يشير إلى اضطراب إداري في جميع أنحاء الدولة. يجب أن تتوحد جميع الأطراف نحو خدمة الوطن وبناء الدولة بدلاً من التشتت،

حيث يمكن أن يفهم الخصوم الدوليون من ذلك أن النظام غير متماسك وهذا قد يشجعهم على التدخل والتلاعب. يبرز التشتت في الخطاب الرسمي عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة البلاد، مما يؤدي إلى عدم تمكن الأطراف المشاركة في العملية السياسية من الإدراك الكامل لسياسة البلد وعواملها. إن تلك التصريحات تظهر عدم انطلاق الأطراف من منطلق وطني حقيقي بل من مصالح شخصية أو جماعية أو عواطفية تضر بمصلحة البلاد. (الجوراني، 2023).

5- الجمود في الخطاب السياسي وتأثيره على الاندماج الوطني: يخضع الخطاب السياسي لقانون التجدد والتطور، وإذا لم يتغير فإن مصيره الجمود والتصادم مع التقدم في المجالات الأخرى. يعاني الخطاب العراقي من الجمود في بعض الجوانب، حيث لا يزال تحت تأثير العنف الرمزي والإقصاء والهيمنة. كما انحدرت بعض جوانبه إلى الكذب والطائفية من أجل جذب الجماهير. (خليل، 2018، ص8).

يعتبر من غير المنطقي أن يتحدث السياسي إلى شعبه بطريقة تستند إلى القمع، وهو الأمر الذي أصبح من الماضي منذ عقود، خاصة في ظل تطور العالم وانتشار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتواصل الاجتماعي والإنترنت. تعد هذه الأساليب غير مقبولة تماماً، وقد يؤدي استخدامها إلى تقاوم الفجوة بين السياسي والمجتمع. وغالباً ما تنجح الأحزاب العراقية في الوصول إلى نقطة من الجمود السياسي، حيث يتم ربط الحزب بشخص زعيمه، مما يؤدي في كثير من الحالات إلى تدهور الحزب. فالأفراد لا يمكن أن يعبروا عن آرائهم التي قد تتعارض مع أفكار القيادة والحزب. بعد عام 2003، كان الشعب العراقي يأمل في انتهاء الخطاب القمعي وظهور خطاب سياسي جديد يركز على الجانب الإنساني والقانوني. ولكن في الواقع، استمر الخطاب السياسي بأسلوبه الصارم في بعض الجوانب، حيث لم يتخلص من الرمزية والتهميش والهيمنة. بل انحسرت بعض جوانبه إلى أساليب المراوغة والكذب والطائفية بهدف جذب التأييد، وتجاوز إلى حد وراثته قادة الأحزاب من الآباء إلى الأبناء، بدلاً من التشاركية والتنظيم داخل الأحزاب، على الرغم من أن معظم هذه الأحزاب تؤمن بمبادئ الديمقراطية. (جاسم، 2017، ص108).

من خلال كل هذا، يمكن القول بأن جذور هذه المسألة تكمن في نظرة السياسيين ومحيطهم إلى أهمية الخطاب السياسي بناءً على تأثيره المحتمل في البيئة الاجتماعية. وبالتالي، فإنهم عادةً ما يخلون من الاهتمام الملائم بهذا الجانب، حيث يظهرون استعداداً للتحدث في أي وقت وحول أي موضوع دون إعداد مسبق أو دراسة جدية لتأثيرات وآثار هذا الخطاب على المجتمع وعملية اندماجه فيه.

6- الانفعالية والعنف الرمزي للخطاب السياسي: نتيجة للأحداث السياسية والأمنية، أصبح الخطاب السياسي في بعض جوانبه يشبه ردود أفعال سريعة تجاه تلك الأحداث، مما أدى إلى عدم مروره بالفلاتر التي تنظمه وفقاً للآليات السياسية، وهذا بدوره أدى إلى أن يكون الخطاب تعبيراً عن انفعالات ناتجة عن توتر العلاقات بين الأطراف السياسية، مما زاد من التعقيد. قد جعلت الأحداث السياسية والأمنية السريعة والمتلاحقة، بالإضافة إلى الإرباك الذي نجم عن سقوط نظام البعث بعد عام 2003 والأحداث التي تلت ذلك بعام 2014، الخطاب السياسي يظهر في بعض جوانبه على أنه رد فعل سريع نحو تلك الأحداث، مما أدى إلى عدم تنظيمه وتشذيبه بما يتفق مع الآليات السياسية المعروفة، وهو ما أدى إلى أن يكون الخطاب تعبيراً عن إنفعالات ناتجة عن توتر العلاقات بين الأطراف السياسية، مما زاد من التعقيد وزاد من استثارة الشارع الشعبي إلى درجة يصعب التحكم فيها (زيد، 2007، ص98).

الخطورة المترتبة على الخطاب السياسي الإنفعالي تكمن في قدرته على خلق صور عقلية تجاه الأطراف الأخرى في نفوس الجمهور، مما يعزز من مشاعر التوتر ويسهم في تصاعد الصراع السياسي، وقد يؤدي إلى تصاعد التوتر بشكل يزيد من روح الكراهية بين مكونات المجتمع بدلاً من روح الاندماج والتعاون. علاوة على ذلك، فإن الخطاب الإنفعالي قد يخلق أجواء متوترة يمكن انتهازها بسهولة من قبل أطراف خارجية؛ بهدف تنفيذ مشاريع تهدف إلى تجزئة المجتمع وتحويل الصراع إلى اقتتال داخلي، الأمر الذي يخلف خسائر جماعية. (السامرائي، 2014، ص56).

فيما يتعلق بالأحداث التي شهدتها العراق من احتجاجات، يمكن القول إنها أسفرت عن فقدان الساسة لزماد الأمور، حيث أصبح الشارع المحرك الرئيسي وراء تلك الأحداث بدلاً من الساسة أنفسهم. وبالتالي، فإن آراؤهم ورؤاهم لم يعد لها الأثر المطلوب، مما جعل خطابهم يتسم بالإنفعالية بشكل واضح. ينبغي توخي الحذر إذ أن هذا التطور من المحتمل أن ينعكس على ردود أفعال المتظاهرين، مما قد يؤدي إلى فقدان الامتيازات التي اكتسبوها سابقاً عبر انتماءاتهم الطائفية والعرقية التي كانت تؤثر في نتائج الانتخابات النيابية.

7- الاتجاه الواحد للخطاب السياسي وتأثيره على الاندماج الوطني: يعتبر بعض أصحاب الخطاب السياسي في الساحة العامة أنهم يمثلون معسكرين فقط: معسكر "نحن" ومعسكر "هم". وفي تصويرهم للخصوم السياسيين، يرى كل من يؤيد رؤيته السياسية أنه جزء من معسكر "نحن"، بينما يرى كل من يعارضه أنه جزء من معسكر "هم". وبناءً على هذا التصوير، يتمتع صاحب الخطاب السياسي ذو الاتجاه الواحد عن إعطاء الآخرين الفرصة في إجراء حوار، وبدلاً من ذلك، يقوم بتجاهل الخطابات المختلفة ورفض الانتقاد والتحليل. إذ يروج لخطابه كونه الحقيقة المطلقة التي لا تقاوم ولا تتحمل أي نقاش. (خضر، 2023).

8- قانونية الخطاب السياسي: تتميز خطابات السياسة في العراق بالعشبية، حيث تتبع أوجهتها تقلبات الأهواء بدلاً من الالتزام بالأسس القانونية، مما يجعلها في بعض الأحيان تتعارض مع الدستور والقوانين السائدة وسياسات الدولة. وقد أدى هذا الأمر إلى هزة في ثقة الناس بالسلطة، وعدم احترامهم للدستور، وتوجههم نحو المؤسسات غير الرسمية مثل مؤسسات العشائر أو الكيانات التي تعمل خارج نطاق الدولة بهدف الحماية. (عبدالحى، 2013، ص31).

9- انعكاسات التأجيج الخطاب الطائفي على الاندماج الوطني: انتشرت ظاهرة الطائفية بصورة واسعة، متسمة بالثبات والتغير في المفاهيم والأساليب وطرق التفكير مع تطور الزمن والمكان. هذا الانتشار يشكل خطراً كبيراً نظراً لتأثيراته الخطيرة على المجتمعات الإنسانية، سواء على الصعيد السياسي، أو الأمني، أو الديني، أو الثقافي. بسبب التشابك الكبير بين الآثار السياسية والدينية والثقافية، تلعب الحركات الإسلامية دوراً هاماً في توجيهات واتجاهات السلوك السياسي لجزء كبير من المجتمع والنخب السياسية، مما يؤدي إلى تداخل كبير بين السياسة والدين من خلال تسييس ظاهرة التنوع الطائفي. يقوم بعض الأطراف التابعة للإسلام السياسي، سواء كانت دولاً أو جماعات فاعلة داخل أو خارج تلك الدول، أو حتى قوى خارجية، بزعزعة استقرار المجتمع وتحويل هذا التنوع المفيد إلى نزاعات طائفية تهدد وحدة المجتمعات وتزيد من احتمالية انهيار الدولة الوطنية وإعادة بنائها على أسس طائفية تقسمها إلى هويات فرعية (طعمة، 2020، ص504).

إذاً يمكن تحديد تأثيرات التأجيج الطائفي على الوحدة الوطنية، بمايلي (طعمة، 2020، ص ص 504-505):-

- 1- تعزيز حالة الكراهية والتصادم بين الهويات المختلفة.
- 2- زيادة توترات الطائفية وانقسامات مذهبية.
- 3- نهاية التعايش السلمي والتوافق بين الطوائف المتباينة.
- 4- ازدياد الخطاب الطائفي وضعف الخطاب المعتدل.
- 5- تشجيع الجماعات الإرهابية على ارتكاب الجرائم.
- 6- الأولوية للمصالح الطائفية والمذهبية على حساب المصالح العامة والوطنية

ومن هنا يمكن القول إن هذه الظواهر جميعها قادرة على تمزيق الوطن ودفعه نحو صراعات طويلة. وإذا تجمعت جميعها في بلد ما، فقد يؤدي ذلك إلى تحقيق مكاسب قصيرة المدى للنظام السياسي المعتمد على الطائفية، لكن الثمن سيكون باهظاً على المدى البعيد، إذ يُشبهه التلاعب بالطائفية وتحريضها للعب بالنار، مما يهدد الاستقرار والأمان.

نتائج البحث

من خلال بحثنا في (أثر الخطاب السياسي على الاندماج الوطني في العراق بعد عام 2014)، توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات، وعلى النحو الآتي:-

1- يُعتبر الخطاب السياسي شكلاً من أشكال الخطاب العام، حيث يهدف الخطيب إلى ترسيخ سيطرة السلطة في الصراع السياسي ضد الأفراد أو الأحزاب. يرتبط الخطاب السياسي بشكل دائم بالسلطة الحاكمة في المجتمع، ويُعد واحداً من أهم الوسائل التي تستخدمها القوى السياسية بهدف الحصول على مركز معين أو اكتساب تفويض وشرعية. يعمل الخطاب على تحفيز الجمهور المستمع وحثه على قبول الأفكار المقدمة والتسليم بموضوعية الحجج، من خلال استخدام أساليب لغوية وإيحائية تخدم الغرض نفسه..

2- يمثل الاندماج الوطني مطلباً سياسياً للدول التي عانت من الصراعات الإثنية لفترات طويلة ولم تنعم بالاستقرار، فالاندماج الوطني يخلق فرصاً متساوية لكل أبناء الدولة بغض النظر عن مذاهبهم وديانتهم ومشاربهم، بمعنى أنه يخلق هوية وطنية جامعة لا يكون للتمييز والاقصاء مكاناً فيها.

3- تسبب التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد عام 2003 وخلال الفترة التي تلتها في أحداث وتداعيات تخطت الأبعاد السياسية لتؤدي إلى أزمات ومشاكل تمزق نسيج المجتمع العراقي. ظهرت ظاهرة التشدد والتطرف وارتبطت بالاحقاد والضغائن والانقسامات على المستويات السياسية والدينية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة التفرقة ونقص الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع. لا شك أن البيئة السياسية التي نشأت بعد التغيير، وطبيعة الخطاب السياسي المعتمد في تلك الفترة، أسهمت بشكل كبير في ترسيخ ثقافة التطرف والطائفية بمختلف أشكالها. حيث استغل كل فصيل من الأطراف المتنازعة الفرص المتاحة لتحقيق مصالحه السياسية والاجتماعية، مما دفع نحو تعزيز الولاءات الطائفية والدينية والقومية الضيقة على حساب الولاء الوطني الموحد والشامل..

4- بالاستناد إلى ما تقدم وبعد تتبع الظروف السياسية والاجتماعية التي ساهمت في تكوين ملامح الخطاب السياسي العراقي في كل دورة سياسية، وبعد توضيح العوامل المسببة للخصومة السياسية والتي بدورها ساهمت في صياغة الخطاب السياسي للتيارات السياسية العراقية، يتضح أن الخطاب السياسي في الحقبة الزمنية من 2005 وحتى عام 2019 وما بعدها كان خطاباً متغيراً باستمرار، وكان عامل الخصومة هو العامل الرئيسي في تغير الخطاب وعدم ثباته النسبي، وبسبب قوة هذا العامل لم تجد التيارات السياسية العراقية المكونة للسلطة السياسية حرجاً في التحول السريع في الخطاب وحيثاً في تبني خطابات متناقضة أيولوجياً. على الرغم من ادعاءها أنها تيارات أيديولوجية "إسلامية- علمانية"، لها رؤيتها الثابتة للكون، والحياة، والإنسان، والحكم والسلطة.

5- ان ابرز معوقات الاندماج الوطني في العراق هي ازمة المواطنة اي ان العلاقة فيما بين الفرد والدولة علاقة بعيدة كل البعد عن المساواة في الحقوق والحريات، وان المواطن العراقي يرى نفسه مهمشاً من ابرز وابسط الحقوق.

6- اذا إن مآدت إلى غياب الحس الوطني لكافة الاطراف في العملية السياسية حيث أن إحتدام الأزمات بين الأطراف السياسية وصعوبة احتواء تداعياتها هو نتيجة صراعات المصالح وحاوله الإستحواذ على أكبر قدر من الفوائد التي يتم الحصول عليها من نظام المحاصصة.

7 يمكننا أيضًا أن نستنتج أن معظم الخطابات تأتي من دوافع سياسية فئوية بدلاً من خدمة المصلحة العامة. فهي تُستخدم كوسيلة للهروب من المشاكل القائمة، حيث تقوم بتشخيص تلك المشاكل دون تقديم الحلول الضرورية أو الإجراءات اللازمة. -

8- إحدى آثار الخطاب السياسي هي السعي لتعميق جهل الجمهور وتضليل الوعي السياسي لدى المجتمع، وكذلك تأطير الخطاب السياسي في سياق ديني. من المهم أن يكون الخطاب السياسي اليوم انعكاسًا لواقع المجتمع. -

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المصادر باللغة العربية :

1- المعاجم والقواميس:

- انيس، إبراهيم، (2004)، المعجم الوسيط، ط4، بيروت، مكتبة الشروق الدولية.
- ابن منظور، (1988)، لسان لعرب، المجلد الثاني، بيروت، دار الجيل.
- ابن منظور، (1993)، لسان العرب، دار الكتب العلمية.
- ابو الحسن، زكريا، (1992)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مجلد 2، بيروت، دار الجيل.

2- الكتب:

- أحمد، زايد، (2007)، صور من الخطاب الديني المعاصر، القاهرة، دار العين للنشر والتوزيع.
- بهاء الدين، زيد، (2001)، من افعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي تبسيط التوتالية، مصر، شمس للنشر والاعلام.
- جان، وليم، (2001)، الاديان في علم الاجتماع، ترجمة بسمة بدران، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حسن، وآخرون، (2023)، العراق عقدان ملتحيان تتامل الازمات : امتناع الحلول، المجلد الأول، بيروت/النجف الاشرف، مركز الزافدين للحوار.
- ديان، مكدونيل، (2001)، مقدمة في نظريا الخطاب، ترجمة: د.عزالدين إسماعيل، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.
- علي، المحمود، (2012)، العراق من صدنة الهوية إلى صحوة الهويات، بيروت، مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية.
- محمد، علي، (2006)، الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية-دراسة تحليلية لأفكار رموز الطبقة الوسطى، بيروت، دار الكتب العربية.
- منتصر، العيداني، (2012)، قيادات الانتقال والتنمية السياسية (العراق ولبنان أنموذجا)، بيروت، العارف للمطبوعات.
- نزار، ي، (2014)، الخطاب الصحفي وتحميل مصادر الاخبار -دراسة تحليلية، بغداد، دار الضفاف للنشر.
- وليد، عبدالحى، (2013)، لغة الخطاب السياسي المشكلة والحل، الاردن، جامعة اليرموك.
- ياسين، كنيبي، (2017)، مقومات الخطاب السياسي، الرياض، الناشر الدولي للنشر.

3- الرسائل والاطاريح:

- احمد، جاسم، (2017)، البنية الاجتماعية واثرا على السلوك السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية.
- صبحي، قنصوة، (1989)، مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة، المعهد للبحوث والدراسات الافريقية.
- هشام، طلحة، (2012)، في مشكلة الاندماج الوطني في ليبيا، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة، المعهد للبحوث والدراسات الافريقية.

4-البحوث والدوريات:

- إيناس، مهدي، (2012)، تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة في الخطاب السياسي -دراسة حالة الخطب السياسية لبارك اوباما،، كلية التربية، العدد(200)، جامعة بغداد
- حيدر، وآخرون(2018)، تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الخاص(المؤتمر الدولي الاول، جامعة الانبار ، الانبار .
- زيد، الكرخاني،(2021)، تأثير الخطاب السياسي على الأمن الوطني العراقي ، مجلة القضايا السياسية، العدد(66)، جامعة النهريين، بغداد.
- لورا، خليل،(2018)، الخطاب السياسي عائقاً للوحدة الوطنية في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد(8)، جامعة الانبار، بغداد.
- محمد، هاشم،(2020)، دور الخصومة في تكوين الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد(4)، العدد(2)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر .
- منى ،حكمت،(2016)، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية ،(العدد52)، جامعة بغداد، بغداد.
- مهملي، علي،(2016)، الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(13)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر .
- مؤيد، محمود،(2021)، الاعتدال في الخطاب السياسي وأثره في بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة القضايا السياسية، العدد(67)، جامعة الانبار .
- نزار، حسن،(2021)، الخطاب السياسي وأثره على التعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(23)، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية.
- وليد، وظاهر،(2021)، الاعتدال في الخطاب واهميته في الفكر السياسي العراقي بعد 2003، مجلة التكريت للعلوم السياسية، العدد(23)، تكريت.

5-الصحف والبيانات والخطب:

- البيان التأسيسي للجمعية المدني للإصلاح، 2017\8\18.
- البيان الحزب الاسلامي، 2018\2\26.
- البيان المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية، 2018\1\13.
- البيان ائتلاف متحدون، 2013\12\14.
- خطاب صحفي القاها جعفر الموسوي، 2017\9\20.
- خطاب عمار الحكيم في يوم تأسيس تيار الحكمة الوطني، 2017\7\26.
- صحيفة الشرق الاوسط السعودية، 2013\12\14.
- قناة الشرقية، 2014\4\15.

6-الدراسات والوثائق المنشورة في الانترنت:

- عاصم، الحاج، أزلمات الاندماج الوطني في القارة الافريقية، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.sudaress.com.23\4\2024>.
- مجد، خضر، خصائص الخطاب السياسي، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.mawdoo3.com.22\11\2023>.
- محمد، الجدراني، الخطاب العراقي الرسمي بعد 2003 مشكلات والحلول، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.k;tabat .info.6\4\2024>.

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية:

-Kamal,H,(2010),Peaceful coexistence Iraq Approaches and Guarantees, Journal of college of law for legal and political science, Baghdad.

-Philippe(1964),The integrative process: Guideline for analysis of Bases of political community ,Newyork.

کاریگری گوتاری سیاسی له سه ره یه کگرتنی نیشتمانی له عیراق له دوی سالی ۲۰۱۴

نه جیه ئیبراهیم ئەحمەد/بەشی سیستەمە سیاسەکان و سیاسەتی گشتی، کۆلیژی زانستە سیاسەکان،

زانکۆی سه لاهه ددین-هه ولیر، هه ریمی کوردستان، عیراق

Najeeba.ahmed@su.edu.krd

پوخته:

ئەم توێژینه وهیه باس له زۆر لایەن دهکات که به پوونکردنه وهی ده ره نه نجامه کانی گوتاری سیاسی عیراق له دوی سالی ۲۰۱۴، و کاریگریه کانی له سه ره یه کخستنی پیکهاته کانی کومه لگه ی عیراقی و گه یشتن به یه کگرتنی نیشتمانی، وه نه و گۆرانکارییهانی له سالی 2003 دا سروشتی سیستەمی سیاسی گرتەوه وه هه روه ها له سالی 2014 و دواتر دا پوویاندا، پوویستی به گۆرانکارییه کی ته واو له گوتاری سیاسیدا هه بوو به گوێره ی نه و پینشاهاتانه ی له گۆره پانی عیراق به تاییه تی و گۆره پانی ناوچه یی به گشتی به دیکر ابون، گوتاری سیاسی له سیستەمیکی سیاسیه وه بۆ سیستەمیکی دیکه و له کولتووریکی وه بۆ کولتووریکی دیکه جیاوازه و له لایه کی دیکه وه چه ندین ته حه ددا هه یه که بریار ده رانی سیاسی و چینی ده سه لاتدار روو به رووی ده بنه وه (له ته حه دای ناو خۆیی وه، که به تیرۆر و ناسه قامگیری کومه لایه تی و ته حه ددیاتی ده ره کی)، هه موو نه مانه ده ره نه نجامه کانی هه یه له سه ره گوتاری سیاسی و سروشتی مه کۆی نه م گوتاره، که ره نگدانه وه ی نه رینی بوو له ئاراسته ی گه یشتن به یه کگرتنی نیشتمانی که هه موو خه لکی کومه لگا عیراق له خۆ ده گریت.

و شه سه ره کیه کیان: گوتاری سیاسی، یه کگرتنی نیشتمانی، گوتاری سیاسی عیراق

The Impact of Political Discourse on National Integration on Iraq After 2014

Najeeba Ibrahim Ahmed/Department of Political Systems and Public Policy,
College of Political Sciences, Salahaddin University-Erbil, Kurdistan Region, Iraq

Najeeba.ahmed@su.edu.krd

Abstract

This study discusses many aspects of the political discourse in Iraq after 2014, its impact on the integration of Iraqi society and the achievement of national unity, and the changes that occurred in the nature of the political system in 2003 and in 2014 and beyond. There was a need for a complete change in political discourse. According to the developments in Iraq in particular and the regional arena in general, political discourse varies from one political system to another and from one culture to another (from internal challenges to terrorism, social instability and external challenges), all of which have consequences for the political discourse and the nature of the forum, which has had a negative impact on achieving national unity that includes all Iraqis.

keywords: political discourse, national integration, Iraqi political discourse.